الأمن السياحي كأساس استراتيجي لتحقيق التنمية السياحية في الوطن العربي

Tourist scurity as a strategic basic for acheiving tourism development in the arab word .

تاريخ الاستلام: 2020/02/01 تاريخ القبول: 2020/07/11 تاريخ النشر: 2020/12/30

د.شريــفة معـــدن

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي (الجزائر)

maadencherifa@univ.omb.dz

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 14/العـدد 02 –السنة 2020 ص ص 63–82

EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

الملخص

أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية و تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني وفي مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية. وترتبط التنمية السياحية بالعديد من عوامل الجذب كالمظاهر التاريخية والثقافية والمناظر الطبيعية والبنية التحتية للمناطق السياحية ومدى توفر وسائل الترفيه، لكن كل هذه العناصر الجاذبة للسائح قد لا تؤثر بشكل كبير في حالة انعدام الأمن الاجتماعي. وعليه ستكون هذه الورقة البحثية محاولة لتسليط الضوء على مدى تأثير الأمن والاستقرار الاجتماعي على تطور السياحة محاولين الإجابة على جملة الأسئلة التالية: ما مفهوم السياحة وما هي أهم أنواعها؟ ما هو الدور الاقتصادي الذي تلعبه السياحة؟ أي أثر للأمن والاستقرار الاجتماعي على تطور السياحة؟

الكلمات المفتاحية : *السياحة، الأمن السياحي، التنمية السياحية، الوطن العربي.*

Abstract

Tourism has become one of the important social and economic phenomenon, which occupies a pivotal position within the economy of a multitude of developing and developed countries, and considered as one of the pillars of its economy, in regard to its efficient contribution to national income and its national and international investments in touristic regions. Tourism development is directly related to different attraction factors like historical , cultural and natural landscape ones , in addition to the touristic site's infrastructures and the presence of entertainment means .But even though , all these attraction elements may not influence notably the tourists in case of lack of social security ,so this paper work attempts to shed light on the impact of security and social stability on touristic development by answering the following set of questions : what is the definition of tourism? what is its economic role ? And what is the impact of security and social stability on touristic development?

Keywords: *Tourism, tourism security, tourism development, Arab world.*

المقدمة

إن المتتبع لتاريخ ظهور السياحة والسفر يضرب بجذوره إلى قرون طويلة وحضارات قديمة، ومنذ أن وجد الإنسان على وجه هذه الأرض،فبالرجوع إلى الإسلام نجد أن القرآن الكريم يدعو صراحة إلى النظر في الكون وظواهر الطبيعة وصنوف البشر وأنواع الحيوانات والنباتات والبحث في كل ما يتصل بالعالم المحسوس ، فالله سبحانه وتعالى الذي اوجد الكون بكل ما فيه يطلب من الإنسان أن يتدبر في كل ما حوله ليعرف معنى الخالق"**الذي أحسن كل شيء خلقه**"(سورة السجدة، الآية 7)، وتوظيف العقل في كل ما نرى من آثار ومعالم للحضارات البائدة والقائمة "**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلكم**"(سورة الروم،الآية 42) ، "**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق**"(سورة العنكبوت،الآية 20)، فبقدر الاستمتاع السياحي بجمال الكون ، يقترب الإنسان من خالقه سبحانه وتعالى.

وعالم السياحة عالم مثير للناس باختلاف أعمارهم واتجاهاتهم وأفكارهم ، حيث انتبهت له الحكومات والمؤسسات حينما تعدت أهميتها في الجانب الاقتصادي إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية مما دفع دول العالم إلى التنافس من أجل اجتذاب أكبر عدد من السياح ، فأصبحت السياحة بذلك صناعة مميزة جعلت الحدود والفواصل الدولية تنكمش إلى حد بعيد. ولهذا اعتبرتها معظم الدول المهتمة على أنها الصناعة الثانية ، وموردا أساسيا ورئيسيا فيها، وذلك نتيجة لعوائدها الاقتصادية الكبيرة فهي توفر المليارات من العملات سنويا، الأمر الذي جعلها تعطى اهتماما أكبر وعناوين قصوى لإنشاء المرافق السياحية المختلفة تشجيعا للسياح وزيادة أعدادهم.

وتشهد السياحة اليوم تطورا ملحوظا في الكثير من دول العالم، واعتمدت عليها الكثير من اقتصادات البلدان الغنية وحتى الفقيرة في خططها التنموية الشاملة ، باعتبارها عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأدركت بوضوح أهمية العمل على الاهتمام بالبيئة ، وتنمية البنية التحتية من مرافق سياحية وترفيهية ،والاهتمام بالمعالم والمدن الأثرية والتاريخية والحضارات القديمة، ونشر ثقافة الاهتمام بالسائح ،وتحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي البعيد عن الصراعات والنزاعات والحروب، فبرزت العديد من الدول والمدن السياحية التي يتنافس عليها ليس فقط السائحين العاديين وإنما حتى رجال الأعمال والمال كاسطنبول ، باريس، كوبنهاغن ، دبي...وغيرها. فهل فعلا للأمن السياحي في الوطن العربي أثر على حركة السياحة والسياح؟.

1. السياحة من المفهوم إلى ضرورة التجسيد في الخطط التنموية للدول:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتباره قطاعا تجاريا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافا عدة بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وبالرجوع إلى مفهوم السياحة نجد اختلافا عند العلماء والمفكرين الذين اهتموا بها على اعتبار أنها حركة الحياة ، فالبعض تأثر بالسياحة كظاهرة اجتماعية، وركز آخرون عليها كظاهرة اقتصادية ومنهم من أكد على مكانتها في تنمية العلاقات الدولية ،

كما ابرزوا دورها في العلاقة الوثيقة بين ازدهار حركتها وبين التقدم والتحضر لدى الأفراد والمجتمعات. فالسياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها.

لقد بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، و كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني Guyer Freuler عام 1905بوصفها" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام، والإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة". ومن المفاهيم الاقتصادية للسياحة ما قدمه العالم النمساوي Schullard.H.V عام 1910 ، حيث أشار إلى أن السياحة هي" اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة ، وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي و لكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي و الثقافي للسياحة".

كما يقول وزير السياحة اللبناني "فادي عبود" عن السياحة في لبنان "إن السياحة هي إبداع وابتكار..هي عملية إنتاج مترابطة..هي استراتيجيات وخطط عمل متطورة..هي تحويل المقومات الطبيعية إلى مردود اقتصادي مهم..هي تنمية مستدامة وخلق فرص عمل..باختصار السياحة هي صناعة بامتياز".

إن السياحة تعد عنصرا أساسيا في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين ، مما جعلها صناعة عالمية حيث تتنافس الدول في هذا المجال، فالصناعة السياحية هي إحدى الركائز الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية لما لها من تأثير فعال ومباشر على اقتصاديات العديد من البلدان سواء على مستوى تشغيل اليد العاملة أو التنمية

المستدامة. وبهذا فقد غدت السياحة في هذا العصر صناعة، لذا فقد قامت مختلف الدول بإنشاء وزارة خاصة للسياحة، لتشرف على تخطيط ورعاية هذا القطاع الاقتصادي الهام(**سعيد، الحرفش،2010،ص33**).

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات، وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب ، أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب ، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم كما ذكر رئيس المنظمة العالمية للسياحة « La paix doit au tourisme autant que tourisme doit au paix

وقد تعددت أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة التي تكمن خلفها وتحركها، فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية، بالإضافة إلى أنماط جديدة ساعدت على نشأتها وانتشارها كالتقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي و ما صاحبهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعية خاصة لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض ، مما ترتب عليه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب.

أما بالنسبة للتنمية السياحية فتعتبر عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، و بالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، و كذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية و الإنسانية و المادية . و من هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. وإذا تحدثنا عن أهداف التنمية السياحية نجد أن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف، كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف اكبر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتختلف أهداف وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن

وقت لآخر داخل نفس الدولة ، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في مكنات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.ومن أهداف التنمية السياحية على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- تحقيق النمو والتطور السياحي.
- تدعيم المردودات الاقتصادية للسياحة.
- زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.
- زيادة الدخل الوطني الإجمالي.

والجدير بالإشارة إلى أن التقارير العالمية لمنظمة التجارة العالمية أكدت أن حجم العرض والطلب السياحي في العالم ، تخطى كل التوقعات ووصل إلى آفاق لم يصلها من قبل فان ذلك قد انعكس بآثاره الاقتصادية الضخمة على موارد الدول وتحولت السياحة إلى صناعة علمية منظمة تكاد تفوق عوائدها جميع العوائد بمختلف النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية الأخرى في بعض دول العالم(**الجحني وآخرون،2004،ص74**). هذا الأمر دفع بهذه الصناعة إلى بؤرة الاهتمام مما جعل رجال الفكر أمام مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وفكرية تستوجب فكرا مبدعا متفتحا يخرج بدراسات علمية متخصصة تأخذ في اعتبارها طبيعة مستلزمات هذا النشاط السياحي المتنامي ومحددات البيئة بما تتضمنه من العوامل الفعالة والمتغيرات

2. السياحة والتنمية الاقتصادية لدول العالم:

سبق وان أكدنا أن القطاع السياحي يشكل قوة حقيقية للاقتصاد ككل, وتلعب آثاره الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة دوراً ايجابياً في خلق فرص العمل, و توفير العملات الصعبة، و المساهمة في ميزان المدفوعات, الناتج المحلي الإجمالي, وترابط القطاعات والاستثمار...الخ.

ويمثل مشغلو السياحة أحد أقوى و أكثر الوحدات تأثيراً في صناعة السياحة، فهم يملكون تأثيراً قوياً على الأسواق الرئيسية التي تصدر السياح إلى وجهات سياحية متعددة.

وقد شهد نشاط السياحة الدولية عموما على مدى العقود القليلة الماضية، نموا كبيرا ومستداما من حيث عدد السياح وعائدات السياحة، ففي الوقت الذي ما انفكت فيه أرقام السياح الوافدين وعائدات السياحة على الصعيد العالمي، تنمو بشكل مستمر على مر الأعوام، واكبت أسواق السياحة في الآن ذاته تغيرات مهمة على مستوى اتجاهات السياحة. وهذا ما تعكسه بجلاء الزيادة الملحوظة في الحصة النسبية للدول النامية ، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في أعداد السياح الدوليين الوافدين وعائدات السياحة. وكجزء مهم من مجموعة الدول النامية ، استفادت دول المنظمة بدورها من هذا التغير الايجابي، بحيث استقطبت هذه الأخيرة كمجموعة حوالي 173,4 مليون سائح في سنة 2015، مقابل 160.6 مليون سائح سنة 2011. ومن جهتها كذلك سجلت عائدات السياحة الدولية زيادة طفيفة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2015 والتي بلغت 139.3 مليار دولار اعتبارا من سنة 2015(**منظمة السياحة العالمية ،2017**).

فعلى مدى العقود القليلة الماضية ، شهد النشاط السياحي الدولي نموا كبيرا ومتواصلا سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين ، وهذا ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية واسعة النطاق لتشمل كل بقاع المعمورة تقريبا. كما أن النشاط السياحي الدولي يولد فوائد اقتصادية جمة تعود بالنفع على البلدان المستضيفة للسياح وبلدان إقامتهم على حد السواء.

ووفقا لتقرير منظمة السياحة العالمية الصادر سنة 2017، فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 998 مليون المسجل خلال سنة 2011 إلى 1235 مليون في سنة 2016، أي بمعدل نمو سنوي قدره 4,4 %، كما ارتفعت خلال الفترة ذاتها العائدات الناجمة عنهم ، أي عائدات السياحة الدولية من 1073 مليار دولار إلى 1220، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2,6 %. وبلغت عائدات السياحة العالمية في سنة 2016 ما يناهز 3,34 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد.

ويتميز النشاط السياحي الدولي أيضا باتساع رقعته الجغرافية، وتنويع الوجهات والمنتجات السياحية بشكل متواصل. وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من النشاط السياحي الدولي ما يزال متمركزا في المناطق المتقدمة في أوروبا والأمريكيتان. إلا انه تم أيضا تسجيل انتشار مهم لأسواق مستقبلة للسياح في المناطق النامية. فوفقا لبيانات منظمة السياحة العالمية فان المنطقتين الأكثر استقبالا للسياح في العالم أي أوروبا والأمريكيتان، قد استقطبتا معا 70,7 % من إجمالي عدد السياح في العالم في سنة 2011، لكن هذا الرقم سجل تراجعا بحلول سنة 2016 ليستقر على نسبة 66,9% مقابل ارتفاع هذا الرقم في لمناطق النامية، مثل منطقة آسيا والمحيط الهادي، وبين عامي 2011 و 2016 كان الانخفاض المسجل في حصة أوروبا من عائدات السياحة

العالمية الأكثر حدة من بين باقي المناطق التي شهدت تراجعا، بحيث تراجعت من 44,8 %إلى 36,2 %لصالح المناطق النامية في العالم.

وقد أصبحت السياحة الدولية احد أهم النشاطات الاقتصادية ومصدرا مهما من مصادر عائدات النقد الأجنبي والعمالة في العديد من الدول النامية، لذلك يتم ايلاء اهتمام كبير لتنمية السياحة في السنوات الأخيرة عند صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية في العديد من البلدان النامية ، كما نجدها على جدول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة المنعقدة مؤخرا. وقد اعتبرت كل من أوروبا وآسيا والمحيط الهادي والأمريكيتان، كأكبر ثلاث مناطق استقطابا للسياح في سنة 2011، فقد استقطبت ما يقارب 519,9 و 221,6 و 155,7 مليون سائح على التوالي أي ما يعادل 54,4 و 23,2 و 16,3 %من سوق السياحة العالمية في سنة 2011. وعلى مدى الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2016، نحت أعداد الوافدين من السياح الدوليين في منحى نمو سنوي ايجابي ومستقر وخلال الفترة ذاتها ، استقرت معدلات النمو في عائدات السياحة الدولية أكثر من 2 %ما عدا في عام 2015 وذلك بسبب تقلبات أسعار الصرف في الدول النامية.

3. الأمن السياحي وأثره على التنمية السياحية:

إن الحديث على الأمن حديث عن الحياة كلها، ذلك أن الأمن مادة الحياة ومصدر استقرارها وتطورها حيث تبنى عليه سعادة الإنسان واحترام كرامته، وتحقيق مطالبه المشروعة في إطار المصالح المعتبرة كالدين والنفس والعقل والعرض والمال. تستند فكرة ربط التقدم والتطور الحضاري للمجتمع بفكرة استقرار الأمن في المجتمع في أن ممارسة الإنسان لحرياته الأساسية والشخصية في مناخ آمن هي مناط تقدم نشاطه وإبداعه الفكري والمهني وهما دعامتا التقدم الحضاري لأي مجتمع ، وبالتالي لا تقدم ولا نماء

اجتماعيا في ظل مجتمع يعيش أفراده في خوف تضيع معه طمأنينة نفوسهم وتتعرض سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم للخطر.

✓ **مفهوم الأمن السياحي:**

الأمن هو الأساس الجوهري لكافة النشاطات الإنسانية عامة فبدون امن لا تعليم ولا تنمية والسياحة بحاجة للأمن أكثر من غيرها من الأنشطة الإنسانية الأخرى ذلك أن الإنسان يغادر منطقته الجغرافية والثقافية داخليا أو خارجيا مما يجعله بحاجة للأمن أكثر من غيره.ونظرا لأهمية الأمن السياحي فقد بدأت بعض الدول في تنظيم النشاط السياحي آخذة بالحسبان البعد الأمني فأسست شرطة سياحية ومكاتب السياحة وسنت التشريعات المتعلقة بالسياحة.

ويغطي الأمن بمفهومه الشامل كل جانب الحياة الإنسانية، ومصطلح الأمن من المصطلحات الشائع تكررها واستخدامها في الوقت الحاضر، فهناك الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن السياحي...،ولا شك أنها منظومة مترابطة ومتشابكة يؤثر بعضها بالبعض الأخر ويتأثر به(**الربدي،2003،ص230**). وهو"منظومة من المفاهيم التربوية والعقابية والإجرائية التي تحقق ظروف جاذبة لتنقل الناس بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم بطمأنينة ويسر"(**الغامدي،2005،ص83**). ويعرف كذلك بأنه" توفير عنصر الطمأنينة للسياح منذ وصولهم الى البلاد وحتى مغادرتهم لهان وحمايتهم من أي مضايقات أو جرائم قد تقع ضدهم"(**سعيد،الحرفش،2010،ص33**)، وهو " أمن وسلامة السائح في إقامته وتحركاته وتعاملاته ومصداقيته ، وما يقدم له من رغبات متنوعة دون ادني قيد، من خلال سبل ووسائل ومناخ جيد صحي ونقي يشكل السياحة التلقائية الحرة" وهو كذلك "حماية صناعة السياحة بكل عناصرها والمنتج السياحي المقدم للسائح" بمعنى

"حماية واستقرار مشروعات التنمية السياحية وتأمين امن السائحين"(**الغامدي،2005،ص82**).

وعلى العموم يعرف الأمن السياحي بأنه توفير الأمن للسائح في نفسه و ماله وعرضه، وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن تقع عليه، كما أن الأمن السياحي يشمل امن المنشآت السياحية والمواقع الأثرية والطبيعية والدينية والتاريخية ، كذلك امن المطارات وأمن الخطوط الجوية وأمن الفنادق والأمن المصرفي والأمن العام والخاص ويشمل موضوع السلامة ليشعر السائح بالأمن والسلامة معا.

فهو جميع الإجراءات الأمنية الوقائية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية كافة لتحقيق الأمن والسلامة للسائح عند قدومه وأثناء إقامته وتنقلاته وعلى الأمكنة التي يرتادها وعند مغادرتها ، وأيضا تامين المواقع السياحية.

ومن خلال هذه التعاريف تبرز أهمية الأمن السياحي، لأن العلاقة بين الأمن والسياحة علاقة متلازمة، فزيادة عدد السائحين، وزيادة الاستثمارات والازدهار الاقتصادي، وتوفر الفرص الوظيفية والتوسع العمراني والتطور الحضاري والسمعة الجيدة إقليميا ودوليا، وانتشار المرافق السياحية، كل ذلك مرهون بتوفير المناخ الأمني والاستقرار السياسي(**الجحني وآخرون،2004،ص59**).

إن تحقيق الأمن السياحي مرتبط بتحقيق أنماط أخرى من الأمن ويقصد بها الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنائي بصفة عامة، فلن تكون هناك سياحة آمنة في ظل نظام سياسي غير مستقر أو تنظيمات اجتماعية لا يسودها السلام الاجتماعي، أو في ظل حالة اقتصاد متدهور أو في حالة اضطراب امني ناجم عن تفشي الظواهر الاجتماعية(**الجهني وآخرون،2004،ص56**)، فالأمن السياحي لا يمكن فصله عن عناصر الأمن الشامل. فلا شك أن الجرائم المتنوعة التي تتعرض لها الحركة

السياحية، تؤدي إلى اضطراب الوضع الأمني والى تدهور السياحة، فكلما زادت المخاطر الأمنية انخفضت السياحة وتأثرت معدلاتها تأثرا شديدا وسريعا.

ويشمل امن السياحة امن السياح وامن التراث الثقافي والتاريخي والحضاري الإنساني، بالإضافة إلى المشاهد الطبيعية كالجبال والأشجار والغابات والحيوانات والطيور ..الخ. فقد تتعرض الموروثات الحضارية والأثرية والسياحية، كاللوحات الفنية والقطع الأثرية للنهب أو السلب أو التزييف، أو التخريب

إن العلاقة بينهما طردية ومتلازمة فأينما تكون السياحة مزدهرة يكون الأمن مستتب وأينما يفتقد الأمن والاستقرار لا تكون هناك فرص لنجاح السياحة فالترابط بين السياحة والأمن قوي يتضح هذا الترابط في النقاط التالية: (**الجحني وآخرون،2004،ص76**).

- هناك علاقة متبادلة بين الخوف والسياحة فمتى وجد الخوف وانعدام الأمن يتدنى مستوى صناعة السياحة أو ينعدم.
- الأمن يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أفضل وتوظيفها بما يحقق نموا سياحيا تقدما اجتماعيا على جميع الأصعدة.
- انتشار الأمن في أي دولة يكسبها إعجاب واحترام الآخرين على المستوى المحلي والدولي ويجلب السياح ويعزز السياحة ومردودها الاقتصادي.

لقد أدى تصاعد الإرهاب والجريمة والعنف في العالم إلى ظهور مشكلة جديدة: وهي استهداف السياح من قبل الإعمال الإرهابية والإجرامية (Cavlek, 1998) .وكما يشير (Ritcher and Waugh, 1986) فانه يتم استهداف السياح بسبب قيمتهم الرمزية خاصة بالنسبة للإرهابيين فهم يشعرون بأن قيمة السياح العالميين قيمة عالية لا يمكن أن تترك غير مستغلة.

✓ **أثر الأمن السياحي على نمو الحركة السياحية في الوطن العربي:**

إن المتتبع للسياحة وتطورها وآفاقها يجد العديد من الكتابات التي تناولت مسألة "عناصر الجذب السياحي"، حيث حصرتها في المناظر الطبيعية ، البنية التحتية ، وسائل الترفيه، الطقس الجميل، المظاهر التاريخية والثقافية، والعوامل البيئية وغيرها . إلا أن الملاحظ أيضا أنه هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أثر الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني على تطور الحركة السياحية وازدهارها،فالاستقرار السياسي يعد أحد المتطلبات الرئيسية لجذب السياحة الدولية إلى الأماكن السياحية ، وبهذا فالاحتجاجات العنيفة والحرب المدنية والأعمال الإرهابية والانتهاكات المتصورة لحقوق الإنسان ستؤدي إلى إضعاف الحركة السياحية(**هول،2003،ص125**) وبناء على هذا كان شعار المنظمة العالمية للسياحة هو "السلام جواز سفر للسياحة".

فالاستقرار السياسي شرط جوهري مسبق لإقامة صناعة ناجحة للسياحة، فالسياحة قد تنهار تماما عندما تبدو الظروف السياسية غير مستقرة، فآثار العنف السياسي والإرهاب والحرب ليست فقط على سلوك السائح والتنمية السياحية، بل قد يؤدي إلى تدمير البنية التحتية للسياحة وصورة المكان السياحي على المدى البعيد(**هول،2003،ص126**)، ذلك أن العنف السياسي قد يبقى لمدة قصيرة ، ولكن انعكاساته طويلة المدى على السياحة قد تدوم لعدة سنوات، لأنه لا يؤثر على في الثقة لدى السائحين فقط بل يؤثر أيضا في الثقة لدى المستثمرين في صناعة السياحة، فهذه الأخيرة حساسة للأزمات الدولية والاقليمية من حروب وصراعات وأعمال

عنف وإرهاب مثلما هي حساسة للجريمة والفساد والأمراض الوبائية ,فأن استفحلت تحولت إلى قوة طاردة للسياحة ,وان تم السيطرة عليها تصبح قوة جاذبة للسياحة.

والعالم العربي مر بأزمات مختلفة هددت استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياحي ، فالحرب اللبنانية وأزمة العنف والاضطرابات في الجزائر ومعاناة العراق أرضا وشعبا في الحرب مع إيران وما بعد تغيير النظام الحاكم 2003 وتداعياتها السلبية وما رافقها من عمليات عسكرية واحتلال وانفلات امني وأعمال عنف وتدمير من قبل التنظيمات الإرهابية والتي كلفت العراق خسائر اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية وسياحية لازال يعاني من أثارها الاقتصاد والمجتمع العراقي(**شبر،2011،ص13**)، وكذلك الهجمات في مصر على السياح في الأقصر للفترة من 1992-1997 التي تعد ضربة قاصمة للسياحة المصرية واستمرار الهجمات الإرهابية على منتجعات شرم الشيخ ومنتجع ذهب 2004-2006 وغيرها من أعمال إرهابية بعد تغيير النظام الحاكم في مصر كما في سيناء والتفجيرات داخل القاهرة وإسكندرية ،و تفجيرات فنادق عمان وغيرها من أعمال إرهابية في سوريا وتونس وغيرها من البلاد العربية ولحد يومنا هذا أثرت سلبا على أداء القطاع السياحي العربي ومستقبله على مستوى الطلب المحلي الخارجي ، الدخل السياحي ، فقدان الوظائف والبطالة ، وتدمير البني التحتية وإغلاق العديد من المنشات السياحية وكساد شركات السفر والسياحة إضافة إلى تشويه صورة البلد السياحي على انه جهة قصد غير أمنة(**شبر،2011،ص14**).

وقد تناولت الدراسات علاقة الكثير من الأحداث المحلية والعالمية التي أثرت بشكل مباشر على تراجع التنمية السياحية في العديد من دول العالم أهمها:حرب الخليج 1990 إلى 1991، أحداث الإرهاب 1992 إلى 1994، أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية 2001، الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، حادث تفجيرات

طابا في أكتوبر 2004، ، وكذلك محاولة الانقلاب السياسي التي شهدتها تركيا. بالإضافة إلى الإرهاب وعمليات التعدي على السائحين مثل الأحداث التي جرت في فلوريدا وأسبانيا ومصر .

وأكثر الأمثلة على تأثير انعدام الأمن على تراجع النشاط السياحي، ما شهده العالم العربي وما يعرف بثورات الربيع العربي" ، فاغلب الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث تعتمد على قطاع السياحة، وهو القطاع الذي تأثر كثيرا، وحقق خسائر كبيرة لم تشمل فقط البلدان التي هزتها رياح التغيير، بل طالت تلك التي ظلت بعيدة عن تغيير الأنظمة.

وبالنسبة للجزائر فقد كان لأحداث العنف التي عرفتها منذ سنة 1992 أثر بالغ، على تراجع عدد السياح الوافدين خاصة من الخارج، ولم تشهد السياحة انتعاشا نسبيا إلا بعد سنوات 2006 في ضوء التحسن النسبي في الجانب الأمني والاجتماعي. ولا تزال الجزائر اليوم تعاني فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية من فوضى وانعدام الأمن والاستقرار.

ووفقاً لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة، فقد تكبد قطاع السياحة العربي خسائر فاقت 7 مليارات دولار خلال العام الجاري، كما أن هذا القطاع سجل تراجعاً وصل إلى 11 %في بلدان المشرق العربي و13 % في بلدان المغرب العربي، وذلك في الوقت الذي سجلت فيه السياحة العالمية نمواً بنحو 5,2 %(منظمة السياحة العالمية،2017).

فالسياحة في دول كثيرة وفي مقدمتها الدول العربية كالعراق، سوريا، تونس، مصر..الخ. تعرضت لمخاطر شديدة وعديدة، فظهرت جرائم عديدة تغزو البلدان السياحية، وتؤثر على تطور الحركة السياحية ونموها، وفي مقدمة هذه المخاطر الانفلات الأمني، الإرهاب، التلوث البيئي، الأمراض، العنصرية، النزاعات المسلحة

والحروب وغيرها. وقد أكدت الأبحاث أنه من اكبر العقبات التي تواجه السياحة هي الهزات السياسية ، الأزمات الأمنية واضطراب الأحوال الداخلية والخارجية عموما.

ومن أبرز الأمثلة المشهورة على لتأثير الأعمال الإرهابية على النشاط السياحي آثار الاعتداء على برجي التجارة في نيويورك بتاريخ 11سبتمبر 2001، حيث انخفض الطلب العالمي على السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 07,4 % بين عامي 2001 و 2002، مما أدى إلى تراجع نسبة الاستثمارات السياحية بسبب تراجع نسبة الفوائد (منظمة السياحة العالمية ،2017). وكذلك بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعتبر منطقة جذب رئيسية للسياح ، فقد أثبتت التقارير أن عدد السياح القادمين إلى المنطقة انخفض بنسبة 09 % خلال سنة 2011 (منظمة السياحة العالمية،2017), كما أن معظم دول الشرق الأوسط خلال نفس السنة عانت من التحولات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في المنطقة حيث سجلت نسبة الانخفاض في (سوريا حوالي 14 %) ، (مصر 32%)، (لبنان 24 %)، (الأردن 15 %) بين عامي 2011 و 2012. أما اليمن، الذي زاره خلال عام 2010 مليون و247 ألفاً و62 سائحاً، قدَّرت الشركات السياحية في اليمن الخسائر التي تكبدتها جرَّاء الأزمة التي تعصف بالبلاد بنحو 750 مليون دولار، وصلت إلى (1,2) مليار دولار حتى نهاية العام الحالي 2012 (منظمة السياحة العالمية،2017).

وبالنسبة لتونس التي شهدت أولى ثورات "الربيع العربي"، فما زالت تعاني من تراجع الحركة السياحية جراء التأثير السلبي، الذي أحدثته أعمال العنف التي اجتاحت البلاد قبل وبعد الثورة. ويؤثر تراجع السياحة بالطبع على مستقبل 350 ألف شخص يعملون في هذا المجال أي ما يعادل 10 % من القوة العاملة في البلاد. وتشير آخر التقديرات إلى أن تونس تستقبل سنوياً 7 ملايين سائح تجتذبهم الشواطئ والغابات

والمناطق الصحراوية، وهذا العدد من السياح يعطي تونس 6 % من إجمالي ناتجها الوطني(منظمة السياحة العالمية،2017).

أخيرا يمكن القول أن كثير من الدراسات المتعلقة بالسياحة أكدت على أهمية الفرد البشري–المواطن– في التنمية السياحية ، خاصة فيما يتعلق بسلوكه الايجابي تجاه الوافدين من السياح ، فأكدت على دور المواطن في السياحة الذي يتطلب منه وعيا سياحيا وظيفيا فيكون لديه الوعي الكامل تجاه نفسه وأمته وبلده ،بالكلمة الطيبة والمعاملة المثالية والإرشاد الخير. فالدول التي تنفق أموال طائلة في سبيل تحقيق الهدف السياحي، تعتبر مسؤولية نجاحه وإخفاقه في يد كل مواطن وليست مهمة المسئولين والمختصين فقط ذلك أن المواطن يعتبر واجهة لوطنه وسفيره أمام الغرباء، ولذا قيل أن المواطن عليه أن يتحلى بالاستقامة والتفتح والإخلاص والالتزام بالسمعة الشخصية والوطنية.

هذا إن دل على شيء فانه يدل على أهمية توفير الأمن والأمان والشعور بالاستقرار للسائح، فهذا الأخير لا بد أن يعامل باللين والرفق حتى نشعره بالراحة والاطمئنان ونمكنه من تحقيق هدفه السياحي ونضمن انه سيعود مرة أخرى. فثقافة الوعي السياحي التي يجب أن يتحلى بها المواطن لها دور كبير في تفعيل العملية السياحية. وإذا كان تطور حركة السياحة في أي بلد مرتبط بالوعي السياحي لأفراده ، فكيف سيكون حال السياحة في حالة ما إذا انتشر اللاأمن وعدم الاستقرار، وعمت الفوضى والاضطرابات والصراعات والنزاعات فانه من دون شك فان ذلك سيكون له تأثير كبير على تراجع عدد السياح والوافدين إلى هذا البلد.

خاتمة:

لقد تنبهت العديد من دول العالم عموما والعالم العربي على وجه الخصوص، إلى الدور التنموي الذي تلعبه السياحة ، ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد ومساهمتها في الدخل الوطني للبلاد ، فالكثير من البلدان أحرزت تطورا وازدهارا كبيرا نتيجة اعتمادها على القطاع السياحي والعمل على تطويره والاهتمام به ، وتوفير جميع العوامل المساعدة على انتعاشه ، وتطبيق الخطط الإستراتيجية من أجل رفع مستوى الإمكانيات السياحية .

فبالقدر ما تعمل الدول الرائدة في مجال السياحة على الاهتمام بعناصر الجذب، كتوفير المرافق السياحية وتطوير خدماتها، والاهتمام بالمواقع السياحية والآثار والمتاحف ، وحتى بالبنية التحتية من مدن وطرقات وفنادق...، تعمل أيضا على نشر ثقافة الوعي السياحي لدى المواطنين والاهتمام بالموارد البشرية في مجال السياحة من أجل تسهيل خدمة التوجيه والإرشاد. كذلك فان المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعيين مطلب أساسي لاستقطاب وفود السياح داخليا وخارجيا.

فالعالم العربي اليوم وبالأمس لم يخلو من الأحداث والحروب والنزاعات والفوضى، لكن ما أثبتته الكثير من النظريات السوسيولوجية والاقتصادية أنه لا تطور مع الفوضى واللااستقرار ليس في مجال السياحة فحسب ولكن في كل المجالات، وخير دليل ما شهدته الجزائر من أحداث عنف التي أثرت بشكل سلبي كبير على العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، فكانت لسنوات العشرية السوداء كما سماها العديد من الباحثين والمفكرين ، دور في تراجع الاقتصاد الوطني بأجمله وليس قطاع السياحة وحده.

إن سياحة آمنة وواعدة في بلادنا العربية يشكل الركيزة الأساسية ، لمستقبل صناعة السياحة في ظل تيسير سبل السفر والحركة والاتصال والانتقال، وفي ظل امتلاك

المقومات الأساسية للسياحة حيث يتوفر الأمن والأمان والرخاء الاجتماعي، والقيم والترابط والتكافل والأخلاق العربية الأصيلة ومقومات الجذب السياحي من طبيعة خلابة ومناخ ملائم وأماكن دينية وتاريخية ومواقع التراث والمنجزات الحضارية ، ويضل الحصن الحصين للحفاظ على هذه المقومات السياحية الأمن بشكل عام والأمن السياحي بشكل خاص.

قائمة المراجع:

1. **الهام خضير شبّر(2011)**: إدارة المخاطر والأزمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)،مجلة جامعة كربلاء العلمية ،المجلد التاسع ،العدد الأول –إنساني.
2. **علي بن فايز الجحني وآخرون(2004)**: الأمن السياحي، ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض
3. **مُحَمَّد إبراهيم الغامدي(2005)**: اتجاهات السياح نحو الأمن السياحي،دراسة ميدانية على منطقة الباحة. رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية،الرياض.
4. **مُحَمَّد بن صالح الربدي(2003)**: الأمن السياحي الصحي –السارس SARS نموذجا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض.
5. **محمود شاكر سعيد،خالد عبد العزيز الحرفش(2010)**: مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض.
6. **كولن مايكل هول(2003)**: السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
7. **يوسف جعفر سعادة (2000)**: التربية السياحية ،ط1 ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة.
8. **منظمة السياحة العالمية(2017)**: تقرير السياحة 2017.